الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2018

إعداد الطالبين:

بن الضيف بوجمعة

جندل أحمد

تحت إشراف الأستاذ:

بولطيف بلال

لجنة المناقشة:

الأستاذ رحماني يمينة رئيسا

الأستاذ بولطيف بلال مشرفا

الأستاذ هادف ليلى مناقشا

السنة الجامعية: 2020\2021

الملخص

يعالج هذا البحث دور الحوكمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر لفترة 2010- 2018 د راسة تحليلية.

من خلال الدراسة وفي إطار تحميل العلاقة بين اثراء مبادئ الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، عرفت هذه الأخيرة مجموعة من الإصلاحات، و الإجراءات والقوانين التي تحفز على تطبيق مبادئ الحوكمة، وهذا لخلق جو مناسب وملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما توصلنا من خلال الدراسة التحليلية الى وجود علاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، كونها المعبر الحقيقي للمستثمر عن مدى تطبيق مبادى الحوكمة، وكذا نسبة الفساد للبلد المضيف للاستثمار

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الحوكمة، الحكم الراشد.

Summary

THIS RESEARCH DEALS WITH THE ROLE OF GOVERNANCE IN ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT, THE CASE OF ALGERIA FOR THE PERIOD 2010-2019, AN ANALYTICAL STUDY.

THROUGH THE STUDY AND IN THE CONTEXT OF ANALYZING THE RELATIONSHIP BETWEEN ENRICHING THE PRINCIPLES OF GOVERNANCE AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN ALGERIA, THE LATTER KNEW A SET OF REFORMS, PROCEDURES AND LAWS THAT STIMULATE THE APPLICATION OF THE PRINCIPLES OF GOVERNANCE, AND THIS IS TO CREATE AN APPROPRIATE AND APPROPRIATE ATMOSPHERE FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT.

WE ALSO FOUND, THROUGH THE ANALYTICAL STUDY, THAT THERE IS A POSITIVE MORAL RELATIONSHIP BETWEEN GOVERNANCE INDICATORS AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT, AS IT IS THE REAL EXPRESSION OF THE INVESTOR ABOUT THE EXTENT TO WHICH THE PRINCIPLES OF GOVERNANCE ARE APPLIED, AS WELL AS THE PERCENTAGE OF CORRUPTION IN THE HOST COUNTRY FOR INVESTMENT.

KEYWORDS: GOVERNANCE, FOREIGN DIRECT INVESTMENT, GOVERNANCE INDICATORS, GOOD GOVERNANCE.

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء والتي كانت لي نور وضياء ورمزا للصفاء يا من تمنيتي إلي الهناء سأدين لك بالوفاء حتى الفناء ويا من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبك إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني.

إلى كل من ساهم في عملنا هذا ولو بتحفيز معنوي الى كل الاقارب والاصدقاء

إلى كل زملائي في الدراسة والى كل الاسرة الجامعية من موظفين وأساتذة وعمال

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

إلى روح خالي الزكية والطاهرة أسكنها الله فسيح جنانة" ماني شعبان"

بن الضيف بوجمعة

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء والتي كانت لي نور وضياء ورمزا للصفاء يا من تمنيتي إلي الهناء سأدين لك بالوفاء حتى الفناء ويا من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبك إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني.

إلى كل من ساهم في عملنا هذا ولو بتحفيز معنوي الى كل الاقارب والاصدقاء

إلى كل زملائي في الدراسة والى كل الاسرة الجامعية

من موظفين وأساتذة وعمال

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

جندل أحمد

شكر وتقدير

" وقل رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين " (سورة النمل: الآية 19).

صدق الله العظيم الرحمن الرحيم الواهب الكريم الحليم العليم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد،،،،،

نسجد لله حمدا وشكرا وتعظيما الذي هدانا ويسر لنا امرنا ومنحنا العزم والصبر واعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع وما توفيقنا الا بالله الذي علم بالقلم علم الانسان مالم يعلم.

واقتداء بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

فمن هذا نغتنم هذه الفرصة كي نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان الى كل من افاض علينا حبه فأثمر وساهم في غرس بذور هذا العمل حتى ظهر الى النور ونخص بالذكر والدتي ووالدي الذي هم نبع الحب والحنان والعطاء.

كما لا يسعنا الا ان نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان لأستاذنا الدكتور بولطيف بلال المشرف على هذا العمل والذي اعطانا من وقته وفكره وتوجيهاته الكثير فلك كل الشكر والتقدير على ذلك.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بما في ذلك الطاقم الإداري والموظفين.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى طلبة السنة الثانية ماستر مالية وتجارة دولية كل باسمه، فلكم منا كل الشكر والاحترام والتقدير.

وأخيرا نتقدم بشكرنا لكل طلبة الجامعة عامة إلى الزملاء خاصة.

جندل أحمد – بن الضيف بوجمعة

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي	35
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2010 إلى 2018	36
03	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 2012– 2017	37
04	توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013وديسمبر2017	38
05	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر2017	39
06	مؤشر الاستقرار السياسي من 2010 الى 2017	46
07	مؤشر سيادة القانون من 2010 الى 2017	47
08	مؤشر فعالية الحكومة من 2010 الى 2017	48
09	مؤشر السيطرة على الفساد من 2010 الى 2017	49

قائمة المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: الاطار النظري للحوكمة والاستثمار

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الاجنبي

المبحث الثالث: العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: واقع الحوكمة والاستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع الحوكمة في الجزائر

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثالث: دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر

خلاصة الفصل

خاتمة

مقدمة

مقدمة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لدفع عجلة التنمية للعديد من الدول، حيث يتمثل دوره في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة له، كونه يجذب لهذه الاخيرة العديد من المعارف التكنلوجية والخبرات الادارية والتنظيمية والتسويقية، التي تنعكس على كفاءة الموارد البشرية، كما يساعد على الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف.

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لاستقطاب الاستثمار، حيث حاولت توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال العديد من الحوافز والضمانات الممنوحة ، إلا أنها رغم كل هذه الجهود لا تزال تعاني من العديد من المعوقات والصعوبات التي تقف أمام المستثمرين الأجانب ، منها ما هو قانوني و ما هو إداري.

ونتيجة لأهمية الاستثمار الأجنبي والسعي لتوفير مناخ استثماري ملائم ، تبنى العديد من الباحثين مصطلح الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد بغية تحقيق تنمية على مختلف الأصعدة وتحقيق الازدهار والتقدم في الدول، وذلك من خلال تطبيق المبادئ والممارسات السليمة للحوكمة ، دون أن يصاحب ذلك أي فساد إداري أو سياسي.

إشكالية الدراسة:

سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى رقي وتطوير مناخها الاستثماري واستقطاب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ووضع أطر تشريعية وتنظيمية لتحقيق ذلك ، ومنه يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

1-ماذا نقصد بالحوكمة ؟ وماهي مؤشراتها؟

2-ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر؟

3- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :أن للحوكمة دور فعال في تهيئة المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثانية :هناك علاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثالثة: يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر.

أهمية الدراسة:

- يعتبر موضوع الحوكمة محل اهتمام الباحثين والخبراء.
- يكتسب الاستثمار خاصية كبيرة في دعم النمو الاقتصادي.
- الحوكمة والاستثمار الأجنبي محل اهتمام الجزائر.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق إلى مفهوم الحوكمة ومكوناتها في الجزائر مع ابراز علاقتها ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- محاولة التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني, والوقوف على أهم الركائز والدعائم التي تتحكم في استقطابه.

صعوبات البحث:

لا يكاد يخلو كل بحث علمي من صعوبات و عقبات يتلقاها الباحث منذ اختياره لموضوع البحث إلى غاية الانتهاء منه، و لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل جمة في مسيرة إعدادنا لهذا العمل، أردنا الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلا، كما نود لفت اهتمام المسؤولين ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة إنجاز بحوثهم العلمية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر أهمها كما يلي:

-قلة المراجع المتخصصة التي تعالج مواضيع الحوكمة.

-ندرة المعلومات المتعلقة بالموضوع حتى وإن وجد بعضها فيتسم بالطابع العام، ناهيك عن تناقض المعلومات وتعددها بتعدد مصادرها.

-صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، لانعدام قاعدة البيانات المتخصصة.

- قلة المراجع التي تعالج الموضوع في المكتبة.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث المرجوة ووصولا لأفضل الأساليب والدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري، وبالنظر الى طبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل توظيف التعاريف والأفكار المتعلقة بالحوكمة والاستثمار، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المحصل عليها.

هيكل البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة و إثبات صحة الفرضيات من عدمها، ارتأينا إلى أن نقسم هذا البحث إلى فصلين نعالج من خلالها ما يلي:

الفصل الأول :سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة كافة المعطيات العامة و الخاصة المتعلقة بالحوكمة باعتبارها وسيلة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تناولنها في المبحث الأول، مبرزين في ذلك مفاهيمها و أهدافها ومكوناتها ، فضلا عن ذكر أهم المؤشرات وأبعاد الحوكمة وأهميتها.

كما تناول المبحث الثاني الجوانب التعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر، مبرزين فيه المفهوم العام للاستثمار واشكاله ودوافع ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن ذكر المزايا والعيوب و الحوافز المتعلقة بالاستثمار

الأجنبي المباشر للدول المضيفة، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر.

الفصل الثاني: في هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على واقع الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الاول قدمنا واقع الحوكمة في الجزائر، أما المبحث الثاني نستعرض فيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بينما خصصنا المبحث الثالث تحليل دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الفصل الأول:

الاطار النظري للحوكمة

والاستثمار الاجنبي المباشر

الفصل الأول: الاطار النظري للحوكمة والاستثمار الأجنبي

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم ركائز أي دولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق طموحات المستثمر الأجنبي وسط مناخ استثماري ملائم، كما تعتبر الحوكمة هي النموذج المناسب والفعال لتحقيق هذه الطموحات لما تتسم به هذه الاخيرة من شفافية ومصداقية ومساءلة لتهيئة المناخ الاستثماري سياسيا واقتصاديا وتشريعيا، وفي هذا السياق سنقوم بتسليط الضوء على ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الاجنبي

المبحث الثالث: العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الأول: مدخل للحوكمة

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي، ويجب الإشارة إليها والى أهميتها في تطوير البيئات التنظيمية (مؤسسات الدولة، والشركات المختلفة) وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح وأهداف التغيير، وهذا بغية ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطور المستمر.

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة ونشأتها

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة

تعددت التعريفات المتعلقة بمصطلح الحوكمة ويرجع ذلك لاختلاف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، ومن خلال ذلك سنتطرق الى بعض المفاهيم التالية[1]:

- الحوكمة نظام بموجبه يتم اخضاع نشاط المؤسسات الى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات، التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء وكذا اتخاذ القرارات داخل المنضمات.
- الحوكمة : هي الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن ان نقدم لهذا المصطلح عدة تعاريف وهي:[2]

- **حسب مؤسسة التمويل الدولية:** فقد عرفت الحوكمة على انها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المنظمات والتحكم في اعمالها.
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي:** ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة واعمالها، على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الافراد والجماعات من تحقيق مصالحها.

---

[1] نهاري محمد حبيب، بوطالب عمار، " **دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية – دراسة حالة مركز الضرائب – سعيدة–** " مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة د \ مولاي الطاهر – سعيدة ،2017، ص 3.

[2] عقبة قصير وآخرون،" **دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية – دراسة قياسية لفترة 2002\ 2017–** "،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2019، ص 12.

- **حسب صندوق النقد الدولي:** فيشير للحوكمة على انها الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع

- **تعريف الأمم المتحدة:** عملية اتخاذ القرارات والطريقة التي تنفذها أولا تنفذ بها تلك القرارات.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن :

الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة أو المؤسسة بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد .

الفرع الثاني: نشأة الحوكمة:

لقد أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة ببعض من المؤسسات المالية العالمية، وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، التي أثرت بالسلب من ارتبط في التعامل معها، نتيجة لكل ذلك زاد صبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

إن ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمات مالية عالمية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، ومنها ماليزيا وكوريا واليابان عام 1997، فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقة مالية كادت أن تطيح بها مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة مع الشركة، لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ظهر مفهوم الحوكمة في اطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الانسانية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المسائلة المالية للحكومات، فوفقا للحكومة فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من الضروري أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، بل لابد أيضا من العدالة والمساواة، ومن هذا المنطلق تم تبني هذا المفهوم على أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة، الأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم ليشمل مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية.

وعليه توصي المؤسسات الدولية اليوم الدول النامية بتطبيق مبادئ الحكم الراشد من أجل ضمان تنمية متساوية وضمان تنمية حقيقية، كما قامت الدول النامية بالبحث عن أفضل المقتربات التي تكسبهم ملاحظات جيدة في مجال التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة، وتسمح لبلدانهم باستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبلوغ التنمية المستدامة. [1]

المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد الحوكمة

الفرع الأول: مؤشرات الحوكمة

تعمل مؤشرات الحوكمة على زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية، وتفعيل وتعميق دور أسواق المال في تعبئة المدخرات من جهة، ورفع معدلات عوائد الاستثمار من جهة أخرى، إضافة إلى حماية حقوق صغار المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على النمو ورفع قدرته التنافسية، تتمثل المؤشرات فيما يلي:[2]

أولا – مؤشر حق التعبير والمساءلة: يقيس هذا المؤشر الجوانب التالية :المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

ثانيا – مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية :ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، أو نزاع مسلح، أو اضطرابات اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

ثالثا – مؤشر فاعلية الحكومة: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية :نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ود رجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

[1] سليمة بن حسيين،" **الحوكمة ... دراسة في المفهوم** "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 3،العدد 10، جانفي 2015، ص 181.
[2] عقبة قصير وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

رابعا – نوعية التنظيم وعبء الضبط: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

خامسا – مؤشر سيادة القانون: ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها، بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، وعلى سبيل المثال يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

سادسا: مؤشر السيطرة على الفساد: يعرف المؤشر السيطرة على الفساد بأنه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008 ، بالقول إن الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لاسيما عندما يكون الأمر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.

الفرع الثاني :أبعاد الحوكمة

توجد ثلاث أبعاد للحوكمة نوجزها كآتي:[1]

أولا –البعد القانوني والاجتماعي: الذي يحدد حقوق وواجبات حملت الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا البعد ما يلي:

تحديد الواجبات، توزيع المسؤوليات، الهيكل التنظيمي وخطوط التفويض للسلطات، تعيين الادارة العليا والادارة التنفيذية...الخ.

ويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عالي من السلوك الأخلاقي والسلوك المثالي فيها والتقيد بقواعد السلوك المهني.

[1] باسة العربي، عيسي عبد الرحيم،" **دور حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2003\2014**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016، ص16.

ثانيا: البعد الاقتصادي أو الاستثماري: الاقتصاد على المستوى الكلي ودرجة المنافسة في السوف وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات الغير المالية، التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وادارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، ويتضمن هذا البعد ما يلي: التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير الإفصاح المالي، التدقيق الخارجي ومقاييس الإنجاز، ويشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق ادارة المخاطر، الرقابة الداخلية والموازنة التقديرية، تدريب الموظفين الذي يشير الى طبيعة العلاقات التعاقدية.

ثالثا –البعد البيئي: العمل على حماية البيئة من أثر انتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.

المطلب الثالث: اهداف وخصائص الحوكمة واهميتها

للحوكمة أهمية كبيرة وأهداف تساعد على تشجيع الاستثمارات والتنمية المستدامة ودورها الفعال في تحقيق الشفافية والمصداقية ، كما تمتاز بجملة من الخصائص وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: اهداف الحوكمة

سادت كثير من الكتابات لأهداف الحوكمة، والسبب في تبني هذا المفهوم، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- إعادة تعريف دور الدولة في أدارة المصالح العامة؛
- تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدولة وتحظى بتأييد ورعاية المنظمات الدولية وذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الانسان؛
- تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة؛
- تمكين منظمات المجتمع من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، النقابات) أو على المستوى الجزئي؛
- تشجيع الحكومة للمؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها وعلى تحقيق النمو المستدام وتشجيع التنمية؛
- تقلل الحوكمة من التبذير ومن كلفة رأس المال على المؤسسات والحكومة؛
- تسهل الحوكمة عملية الرقابة على المؤسسات والشركات عبر الرقابة الداخلية وتطبيق الشفافية.

[1] سليمة بن حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص191.

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة

توجد للحوكمة عدة خصائص هي [1]:

- الانضباط: اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث بالشركات.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة: الإمكانية تقديم وتقدير أعمال مجلس الادارة والادارة التنفيذية.
- المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في الشركة.
- المسؤولية الاجتماعية: النظر الى الشركة كمواطن صال

الفرع الثالث: أهمية الحوكمة

تتمثل أهمية الحوكمة كونها أنها تشجع على الاستثمار والتنمية المستدامة، ومحاربة الفساد وتشجيع التنافس كما تشجع على زيادة الانتاجية والابتكار، والعمل بكفاءة وتفليل الفاقد، كما تحافظ على استقرار الأسواق المالية وتنمي أسواق المال، وتشجيع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولية[2].

وهناك عدة نقاط تبرز أهمية الحوكمة نذكر منها:[3]

1 – إن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ولاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار، لذا فإن المنظمات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها؛

2 – تساهم الحوكمة في رفع مستوى الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الداخل والخارج على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الوطني؛

[1] بوبصلة محمد، **"دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية – حالة الجزائر-"**،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د . طاهر مولاي، سعيدة، 2014، ص 8.

[2] جعفري ابراهيم، **" دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة شركة رونو الجزائر بوهران"**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص13.

[3] عقبة قصير وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص15- 16.

3 – تعكس أهمية الحوكمة بكونها الحل الاقتصادي والاجتماعي لتطوير المجتمعات ككل بالمساعدة على أنها تقلل من حدة الفقر وزيادة الإصلاحات الاقتصادية العالمية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو الذي يحقق الازدهار و الرفاهية للمجتمعات من خلال تطبيق الحوكمة في القطاعين الخاص و العام؛

4 – إن الالتزام بتطبيق مؤشرات الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولاسيما في ضل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة وحدة المنافسة بين المنظمات من أجل الاستثمار، لذا فإن البلدان التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة؛

5 – تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية و العدالة ومنح حق المساءلة فهي تحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، مما يؤدي الى تنمية الاستثمار و تشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الأرباح وإتاحة فرص عمل جديدة، كما تساهم في الالتزام بإحكام القانون و العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبتهم قانونيا، وتطبيق القوانين يؤدي إلى العمل بجدية واستمرارية للوصول إلى مستوى يكون فيه الأداء جيدا؛

6 – إن الحوكمة الجيدة تساعد الدولة على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية والإجراءات المحاسبية؛

7 – تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إذ أن المستثمرون الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة باعتبارها استثمارات في شركة ملتزمة وشفافة.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار الأجنبي أحد أجزاء مفهوم الاستثمار و له كذلك مفهوم و أهداف و مخاطر و حتى مزايا و عيوب و يختلف الاستثمار الأجنبي من بلد لآخر بالدول النامية تعتبره وسيلة لجلب التكنولوجيا و غيرها، أما الدول المتقدمة و الصناعية فهو سبب للهيمنة على العالم من خلاله و كذلك سلب لثروة الأمم.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي ببلد غير بلده استخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي، محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في انشاء مشروع أو مشروعات مشتركة.[1]

قد عرف الاستثمار بأنه "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح".[2]

تم تعريفه من طرف المنظمات الاقتصادية منها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه" نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة ". [3]

من خلا التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي على أنه التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء التسويق أو البيع أو الإنتاج أو أي نوع من النشاط الاجتماعي أو الخدماتي.

---

[1] د. حاتم فارس الطعان، **" الاستثمار أهدافه ودوافعه"**، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2006، ص 6.
[2] المرجع نفسه، ص 7.
[3] بوبصلة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي وأهميته

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي

للاستثمارات الأجنبية عدة تقسيمات حسب النوع وحسب توظيف رؤوس الأموال، وهناك نوعان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات الأجنبية غير مباشرة وسنتناول كل نوع على حدة.

أولا– الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هذا النوع كان موضوعا العديد من الكتابات الاقتصادية والمنظمات الدولية المـالية، وفيما يلي بعض التعريفات لهذا النوع من الاستثمارات:

ويمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى: [1]

1– **الاستثمار المشترك:** وهو المشروع الذي يشترك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءات الاختراع ، و هو ما ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه و مما سبق يمكن القول بأن هذا من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية :

– الاتفاق طويل الأجل يكون بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

– إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

– إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

– في جميع الحالات لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

2– الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى المستثمرين الأجانب، و إذ هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الطرف الأجنبي نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار ، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وهي ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي ، وكذا الحذر من احتمالات سيادة احتكار

[1] عبد السلام ابو قحف، **" الأشكال والسياسات المختلفة لاستثمارات الأجنبية "**، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، ص 43- 44.

هذه الشركات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

3- مشروعات أو عمليات التجمع: تأخذ مثل هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجمع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التمليك الكامل للمشروع الاستثماري، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجمع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

ثانيا- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: في هذا النوع من الاستثمارات لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل جزء من مشروع الاستثمار و في بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في إدارة و تنظيم المشروع.

ويمكن للاستثمارات الغير مباشرة أن يأخذ الأشكال التالية: [1]

1-التراخيص (الامتياز): تعتبر التراخيص أو امتياز الإنتاج أو التصنيع أو استخدام العلامات التجارية أحد الأساليب التي يمكن للشركات المستثمرة أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلي إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي إنفاق استثماري، و تراخيص الإنتاج أو التصنيع هي عبارة عن اتفاق بمقتضاه تقوم الشركة المستثمرة بالتصريح للمستثمر الوطني أو أكثر بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية الهندسية في مقابل عائد مادي معين.

2- اتفاقيات المشروعات / عمليات تسليم المفتاح: بموجب عقد أو اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري أو الإشراف عليه من بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى المرحلة التشغيلية يتم تسليمه إلى الطرف الثاني ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بـ:

- تقوم الدولة بدفع أتعاب الطرف الأجنبي.

- تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على التجهيزات .

[1] - عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص 45-49.

– بعد إجراء التجارب التشغيلية و الإنتاج من حيث كمية الإنتاج و الجودة و أنواع المنتجات يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

3– عقود التصنيع و عقود الإدارة: عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركات المستثمرة و إحدى الشركات الوطنية بالدول المضيفة يتم بمقتضاها الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة ، هذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل و يتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع و الأنشطة المختلفة، أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة المستثمرة بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة مقابل عائد مادي معين (في شكل أتعاب) أو مقابل المشاركة في الأرباح وأبرز مثال على هذا فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم.

4–عقود امتيازات الإنتاج و التصنيع الدولي من الباطن: عقد أو امتياز الإنتاج الدولي من الباطن هو عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين ، بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقابل الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات السياسية الخاصة بالسلعة المعينة للطرف الأول الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة النهائية و بعلامته التجارية ، و قد تنطوي الاتفاقية المشار إليها أن يقوم صاحب الإنتاج الأصلي بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للطرف الأصلي.

5–عقود الوكالة: عقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام الطرف الأصلي بتوظيف الطرف الثاني(الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول للطرف الثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى الآتي:

– إن الوكيل يعتبر وسيطا بين الأصيل (المنتج) والمستهلك أو العميل الأخر.

– إن الأصيل يحتفظ دائما بعلامته التجارية على البضاعة التي يقوم العميل ببيعها.

– إن الوكالة تعتبر جهاز تسهيل بين المنتجات.

– إن ملكية البضاعة لا تنتقل بأي حال من الأحوال إلى الوكلاء.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي

إن الوضع الراهن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم يدل على وجود تنافس كبير بين الدول لاستقطاب أكبر تدفقات ممكنة من رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بسبب الوعي بأهمية هذه الاستثمارات على اقتصاديات الدول. ويمكن تلخيص أهمية هذا النوع الاستثمارات في النقاط التالية:[1]

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلا الشركات المتعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنلوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛
- المساهمة في خلق فرص العمل، وفي رفع انتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة؛
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية، من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات؛
- انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشريكات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنلوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة، يمكن أن تكون محددا للاستثمار الأجنبي حيث تصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر الأجنبي وهي كالتالي:[2]

أولا: اطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: ويكون ذلك من خلال:

- الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي؛
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل؛
- معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية؛
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

[1] باسة العربي، عيسى عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] أ. بيري نورة، د. زرقين عبود، **" الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- تونس – المغرب : محددات وآثار، دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014، ص 111.

- سياسات الخوصصة.

ثانيا: تيسير الأعمال: وذلك من خلال:

- تعزيز الاستثمار: تتضمن المناخ الاستثماري؛
- سمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة؛
- الحوافز الاستثمارية؛
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الادارة؛
- خدمات ما بعد الاستثمار.

ثالثا: المحددات الاقتصادية: ويمكن توضيحها من خلال العوامل التالية:

1. **عوامل السوق:**
   - حجم السوق؛
   - معدل نمو السوق؛
   - إمكانية الوصول إلى الأسواق.
2. **عوامل الموارد:**
   - توفر المواد الخام؛
   - عمالة غير ماهرة رخيصة؛
   - عمالة ماهرة.
3. **عوامل الكفاءة:**
   - تكلفة أصول الموارد؛
   - كلفة المدخلات الأخرى مثل: النقل، الاتصالات، السلع الوسيطة...الخ.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي بين المزايا والعيوب والحوافز

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي: تتمثل في ما يلي:[1]

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة في البلدان النامية؛
- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح انتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في اقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الانتاجية؛
- تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الادارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والادارة؛
- في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء الى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الانتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى؛
- يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المشترك إضافة أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنلوجية، فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ، ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني؛
- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها، إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج وبما ينعكس ايجابا على معدل النمو

[1] صياد شهيناز، **" الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013، ص 28- 29.

الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنلوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الانفاق على البحوث والتطوير ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشراكات على تطبيق التكنلوجيا الحديثة؛

- قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار بالشكل الذي وفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنلوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الاصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والاعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة، هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي: تتمثل في ما يلي:[1]

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات؛
- لا تتوفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية وتعمل على تحديدها باستمرار؛
- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة، ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج، وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة؛
- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية، أو تكاليف البحث والتطوير

[1] صياد شهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص 29- 30.

هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها؛

- قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا ما لا تستطع عليه الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيميائية، الصلب، الاسمنت...الخ.

و مما سبق يمكن أن نستنتج أن للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية و سلبية بالنسبة للبلد الضيف، وهذا يختلف من بلد إلى لآخر فعلى البلدان المضيفة خاصة النامية منها أن تحسن اختيار النوعيات القادرة على خلق وفرات إيجابية لبقية القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث العلاقة التي تربط مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار حيث كلما كانت هذه المؤشرات ملموسة فهذا يدل على وجود مناخ استثماري ملائم الذي يجعل هذا الأخير محل أنظار المستثمرين الأجانب، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

المطلب الأول :مؤشر التصويت والمساءلة (مؤشر الديمقراطية) والسيطرة على الفساد وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم في هذا المطلب بعرض مؤشر التصويت والمساءلة ومؤشر السيطرة على الفساد وعلاقتهما بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبيان طبيعة التأثير في جذب هذه الاستثمارات.[1]

الفرع الأول: مؤشر التصويت والمساءلة والاستثمار الأجنبي المباشر:

تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة. كما أنه لا يتضمن إمداد برؤوس الأموال فقط ولكن أيضا تقديم أصولا احتكارية ومهارات وخبرات فنية لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة اتجاه هذه الاستثمارات وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي. وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات في التأميم ونزع الملكية وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر على أدائها.

فحسب (Olson 1993) فإن الديمقراطيات الراسخة، والقضاء المستقل والطعون القضائية المنتخبة كلها تساعد على ضمان الملكية، وضمان أن الاستثمارات آمنة لفترة أطول.

[1] نصاح سليمان، خثير محمد، " **دراسة قياسية لأثر الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة – 1996 – 2016 باستخدام منهجية ARDL** "، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص 28- 30.

الفرع الثاني: مؤشر السيطرة على الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

اختلفت الدراسات حول العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك من يرى أن الفساد يشكل عائقا أمام توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن خلال دراسة تحليلية لمجموعة من البلدان أثبت (Plekhanov) وأخرون أنه إذا تحسن مستوى السيطرة على الفساد في البلد المقصود فإن تدفقات الاستثمارات من الدول النظيفة ترتفع أكثر مما عليه في البلدان التي لديها معدلات مرتفعة للفساد.

كما أنه يقلل من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق.

بالإضافة إلى أن الفساد يؤدي إلى إضعاف مستويات الأداء للقطاعات الاقتصادية وبالتالي فهو يؤثر على النمو الاقتصادي من جهة ونقص مؤشرات المناخ الاستثماري للدول.

المطلب الثاني :مؤشر الأطر التنظيمية ومؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم في هذا المطلب بعرض علاقة مؤشر اللوائح التنظيمية ومؤشر سيادة القانون بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبيان طبيعة التأثيرات في جذب هذه الاستثمارات: [1]

أولا –مؤشر الأطر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة ، حيث أن عدم التطبيق الجيد واحترام القوانين المعمول بها في مجال الاستثمارات يؤدي الى نتائج وأثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا –مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر:

2-مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر :

إن نجاح الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب وجود نظام قضائي فعال وعادل، وسمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب،

[1] نصاح سليمان، خثير محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 28-30.

وهذا ما يعرف بسيادة أو حكم القانون، فالخروج عن هذه القواعد وتحيز القوانين والتشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري المالي والسياسي.

فسيادة القانون تعتبر آلية مهمة في مكافحة الفساد الذي يعتبر كعامل من عوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، والشرط الأساسي لمكافحته هو وجود إطار قانوني صالح وهيكل مؤسساتي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف.

فقد توصل العديد من الباحثين إلى أن هناك أسباب نظرية قوية التي تتوقع أن تشجع بها سيادة القانون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمقترحة من الحكومات المضيفة التي يمكن أن تلزم بمصداقية تنفيذ العقود وحماية الممتلكات.

المطلب الثالث :مؤشر فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر مؤشرا فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي من بين المؤشرات الحساسة جدا في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر ومن هنا سنقوم بعرض أهم تأثيرات المؤشرات عليها. [1]

أولا –مؤشر فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن بعض الدول والحكومات التي لديها أنظمة فعالة وقادرة على التغيير، تعنبر أكثر جاذبية كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة .وبالنظر إلى مجموعة دراسات أخرى في مجال قياس الأداء السياسي للحكومات والدول التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية بخصوص استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة وبما أن فعالية الحكومة من باب كونها وظيفة. تعتمد على نوعية النظام، القوة الاقتصادية، القدرات العسكرية، أو نسبة السكان فهي تعتبر كقيد يعتمد على توفير ما يهم المستثمر من الوسائل المختلفة لتقييم فعالية واستقرار السياسات الحكومية.

ثانيا –مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر:

فعدم الاستقرار السياسي للدول يؤدي بالضرورة إلى الفساد بأنواعه وأهمه الفساد السياسي ا ولذي بدوره يؤثر على مفهوم المنافسة والتنافس الشريف بين المؤسسات الاقتصادية في حرية ومجال الاستثمار، فمثلا تعرف العديد من دول الشرق الاوسط حالة من الصراعات والنزاعات والحروب، التي أدت بها إلى تراجع مستويات النمو والتنمية وأنتجت خللا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

[1] نصاح سليمان، خثير محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

خلاصة الفصل

إن للحوكمة دور فعال ومهم في التأكيد على الالتزامات بالسياسة والاجراءات الرقابية بالشكل الذي يؤدي إلى وجود الشفافية في التعامل بين الأطراف المعنية، وبالتالي منع الانهيارات والحد من الفساد الإداري مستقبلا، وقد بات واضحا أن تطبيق هذا المفهوم يحدد بدرجة كبيرة اقتصاديات الدول.

وعليه فإن المستثمرين الأجانب قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن الدول التي تضمن وتسهر على تطبيق مستوى معينا وعالي من الدقة في اتخاذ القرارات والافصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.

الفصل الثاني:

واقع الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الثاني: واقع الحوكمة والاستثمار في الجزائر

تمهيد:

بات الاستثمار الأجنبي المباشر واقعا مفروضا في الاقتصاد العالمي، حيث توسعت أغلب الشركات متعددة الجنسيات في توجيه استثمارات إلى الدول المتقدمة والنامية، ما دفع جملة من الاقتصاديين إلى الكشف عن العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة عدة محددات اقتصادية، مثل حجم السوق، القرب الجغرافي، والنمو الاقتصادي، والمهارات، والتحرر المالي وتحرير الأسواق والانفتاح على البنوك الأجنبية، كما برزت الحوكمة بوصفها عنصرا بالغ الأهمية في واقع يتجه نحو تحرير الفساد، إذا بدأ الاهتمام يتمحور حول الأطر الشفافة وسيادة القانون، ودرجة الفساد، وفعالية الحكومة واحترام حقوق الملكية، واستقرار السياسي، حيث تعد أكثر العوامل تأثيرا في قرارات المستثمرين الأجانب.

لقد اهتمت الجزائر كغيرها من البلدان النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحقيق أهدافها قامت بتهيئة مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين الاستثمارات المتزايدة والحوافز إضافة إلى قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، ولكن تبقى تلك الجهود غير كافية لإعداد بيئة لتمكين المستثمرين الأجانب بالقيام بأعمالهم بشكل سلس دون أي مخاطر أو عراقيل، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: واقع الحوكمة في الجزائر

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثالث: تحليل دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الاول: واقع الحوكمة في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي وأدائها الاقتصادي، وقد فرض دعما لإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن تكون مبادئ الحوكمة ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، إلى جانب المناخ الاستثماري الغير مشجع، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة" سميت بلجنة الحكم الراشد" خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة.

المطلب الاول: تطور الحوكمة في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من الدول ليست بمعزل عن التحول الاقتصادي العالمي إذ وجدت نفسها أمام تحديات البيئة الداخلية نظرا لضعف مؤسساتها والبيئة الخارجية التي فرضت عليها التكيف مع المستجدات الحديثة عقب اطلاق مدونة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمغرب في جانفي 2008، وكذلك الارشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة المؤسسات في تونس جويلية 2000، فأصبح موضوع حوكمة المؤسسات من المواضيع التي تستقطب اهتمام الجزائر وهذا كله من أجل دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والاستفادة من الأسواق المالية ورؤوس الأموال الدولية.

ومن هذا المنطلق كانت رغبة الجزائر في تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي وضبط بيئة الأعمال، حيث بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبير لإجاد ا طار وبناء صرح لحوكمة المؤسسات، ولأجل ذلك انعقد في جويلية 2007، أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، حيث حدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في:

تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح واشكالية حوكمة المؤسسات من زاوية الممارسة العملية في الواقع، وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحوكمة في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، كذلك الاستفادة من التجارب الدولية.

وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007، ونوفمبر 2008 تمكن فريق العمل بعد سلسلة مشاورات مع الأطراف الفاعلة من إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الاقتصادية.[1]

[1] بلمختار مرزاق، عمروش تيزيري، **" واقع ممارسة معايير الحوكمة في مؤسسة اقتصادية جزائرية – دراسة حالة مؤسسة سوكوتيد"**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017، ص 27.

المطلب الثاني: مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية

تقوم حوكمة الشركات على أربعة مبادئ أساسية هي[1]:

–الإنصاف: الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم يجب أن توزع بصورة منصفة؛

–الشفافية: الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع؛

–المساءلة :مسؤولية كل طرف محددة على حدا بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة؛

–المحاسبة : كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسئول عنه.

المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد في الجزائر

يتميز الحكم الراشد بمجموعة من الأبعاد و التي تشكل جوهر المنطلقات الفكرية التي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحكم الراشد[2]:

أولا: البعد القانوني: و يتجسد من خلال:

- شفافية الحسابات الحكومية؛
- ضمان حكم القانون؛
- تحسين كفاءة ومساءلة القطاع العام؛
- شفافية السياسات المالية والنقدية؛
- تحقيق شروط مشروعية جميع تصرفات الهيئة الحاكمة و مطابقتها للقانون؛
- مرجعية و سيادة القانون على جميع المسؤولين دون استثناء أي مسؤول أو حاكم.

[1] بلمختار مرزاق ، عمروش تيزيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] طكوش صبرينة ، د. فاضل صباح، "**واقع الحكم الر اشد في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية ، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2018، ص11.

ثانيا: البعد الإداري: ويبرز من خلال:

- ضرورة توفر جهاز إداري قوي يؤدي وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة؛
- محاربة الفساد الإداري والقضاء على مظاهر البيروقراطية؛
- تدريب وتكوين الكفاءات البشرية من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين. وتطبيق السياسة الدمقراطية التشاركية؛
- إشراك الدولة والمجتمع المدني في وضع السياسة العامة للبلاد.

ثالثا: البعد السياسي: ويتجسد من خلال:

- تعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين؛
- تفعيل الشفافية وتجسيد مبدأ المحاسبة؛
- تعزيز الحكومة الدمقراطية ودعمها؛
- تحديد درجة الاستقرار والأمن الضروريين لتجسيد الحكم الراشد؛
- دعم اللامركزية والحكم المحلي؛
- احترام حريات الأحزاب السياسية.

ثالثا: البعد الاقتصادي والاجتماعي: وتكمن من خلال:

- التعاون مع أصحاب الحصص المالية؛
- الاستعمال العقلاني للموارد العمومية؛
- ضمان توزيع عادل للثروات بدون استثناء أي طبقة؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع لتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأفراد.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الجزائر في اطار الحكم الراشد:

في ضل الظروف المتعلقة بانفتاح الجزائر على العالم الخارجي، وزيادة حدة المنافسة نتيجة افرازات العولمة، تبرز مجموعة من التحديات الأساسية الواجب تحقيقها لاستكمال سياسة الحكم الراشد، فالجزائر ملزمة بـ: [1]

- **ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي:** وجعله يتوافق ومتطلبات المحيط الجديد من حوكمة جيدة، خلق مناصب شغل، تخفيض معدلات الفقر والبطالة، تهيئة ظروف انشاء المؤسسات، توفير خدمات قاعدية ذات جودة، اشراك المنظمات بأنواعها الاقتصادية، الجمعيات، الأحزاب في عمليات اتخاذ القرار، ولا يتم هذا الأمر إلا في اطار نقاش وطني على نطاق واسع يشمل جميع الأطراف المعنية، مع توفير ميكانيزمات شفافة لتحقيق توصياته.
- **العمل غلى تخفيض التبعية للبترول،** أي تنويع النشاط الاقتصادي.
- **تهيئة مناخ للأعمال:** الذي يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة في جانب تطوير الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.
- **تحسين جودة الخدمات القاعدية المقدمة:** من صحة، أمن، تعليم، عدالة والقضاء.

[1] عضبان حسام الدين، **"مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- "**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص129.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد صدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في فترة التسعينات والألفية الثالثة وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: التطور القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر القانون هو المنظم لأي تغير في التوجهات الاقتصادية والسياسية، فهو بمثابة تعبير شرعي للواقع الاقتصادي والسياسي لأي بلد، سنتناول في هذا المطلب مراحل التطور القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ الاستقلال.[1]

أولا: إصدار أول قانون للاستثمار الأجنبي

يقوم هذا القانون على سياسة مالية، وظيفية إقليمية، فضلا عن جهاز نقدي يدعمه ويقوي آثاره، جاء هذا القانون في اطار كلاسيكي حيث نجد فيه بنود متعلقة بالضمانات العامة وضمانات خاصة.

1- **الضمانات العامة:** تتجلى هذه الضمانات في:

- حرية استثمار الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية، تحت طائلة الأحكام المتعلقة بالنظام العام؛
- حرية التنقل وتحديد الاقامة مضمونة للعاملين في الشركات الأجنبية أو المساهمين في تسييرها تحت طائلة قواعد النظام العام؛
- المساواة أمام القانون خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأحكام الضريبية، معترف بها للأشخاص الطبيعية والمعنوية والأجنبية؛
- ضمان التعويض في حالة التأميم، فكل عملية تأميم لا تتم إلا في اطار الأحكام العادلة عندما يبلغ الناتج الصافي للأرباح قيمة الرأس المال المستورد، تستوجب عملية التأميم الحق في تعويض عادل.

2- الضمانات الخاصة

- **المؤسسات المعتمدة:** وهي التي تملك مخطط مالي مرضي وتستعمل تجهيزات حديثة مخصصة لمجال نشاطها بقرار الوزير المعني.

[1] ليمام فلورة، **" النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر "**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة، 2017، ص 23-24.

- **المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات:** يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة، التي تشمل برنامج استثمارها على قيمة 5ملايين دج في مدة ثلاث سنوات مع امكانية توفير أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

ثانيا: مرحلة رفض الاستثمار الأجنبي

في هذه المرحلة سنتطرق إلى:[1]

1- **الاستثمار في اطار أمر 66- 284:** بعد فشل قانون 63- 277 السابق، تبنت الجزائر هذا القانون الذي يحدد الضمانات والمنافع المتوفرة له، وأهم المبادئ التي تضمنها:[2]

✓ **المبادئ** : وهي كالآتي:

- الاعتراف بالأشخاص الطبيعية والمعنوية أو الأجنبية للإنجاز في القطاعات الصناعية والسياحية.
- تنجز القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني التي تعود للدولة وللهيئات التابعة لها ويمكن لها أن تقرر دعوة الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي.
- يمكن للدولة أن تنشأ شركات مختلطة الاقتصاد بالاشتراك مع الرأسمال الخاص الأجنبي أو الوطني.

✓ **لضمانات والامتيازات:** تتمثل في:

- المساواة أمام القانون لا سيما المساواة الجنائية؛
- حق تحويل الأموال، الأرباح والعوائد؛
- الإعفاء العام أو الجزئي أو التناقص من رسم الانتقال؛
- تعويض الرسم العقاري خلال عشر سنوات؛
- استثناء الرسوم الجمركية على الأرباح الصناعية أو التجارية.

2- القانون رقم 82- 13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة

الذي يختص بتنظيم النشاط الاستثماري خارج قطاع المحروقات للأجانب في الجزائر، وهو ما يمكننا من تسمية قانون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات، الذي ينحصر تطبيقه في الشركات المختلطة بين طرف أو عدة أطراف عمومية جزائرية وطرف أو عدة أطراف اجنبية، هذا يمثل أحد اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المسمى بالاستثمار الأجنبي المشترك، يعتبر هذا القانون غير مشجع للمستثمرين الأجانب لأنه يضع على عاتقهم جملة من

[1] ليمام فلورة، **مرجع سبق ذكره**، ص25-26.

[2] **قانون رقم 63 – 277** المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم1993/63.

الالتزامات التي تحرمهم من اتخاذ القرارات ذات الصلة بتسيير الاستثمار ويجبرهم على حل النزاعات ان وقعت امام المحاكم الجزائرية وطبقا للقانون الجزائري.

تم تعديل هذا القانون سنة 1986 وجعله اكثر تحفيزا، ولعل اهم امتياز منح للمستثمر الأجنبي في ظل هذا القانون، هو ما ورد في المادة الخامسة حيث جاء فيها" يحق للمتعامل الأجنبي في ظل الشركة المختلطة المشاركة في اتخاذ القرارات"[1] الا انه يلاحظ ان هذا القانون لم يعمل على جذب المستثمرين الأجانب.

ثالثا: مرحلة الانفتاح على الاستثمار

بدت رغبة الجزائر في هذه المرحلة باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الامر الذي جعلها تصدر جملة من القوانين هي: [2]

1- **القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:** نص هذا القانون على ان الاستثمارات الأجنبية التي تقام بالجزائر، يمكنها ان تأخذ شكلين اما شكلا مباشرا او مختلط فهو بذلك الغى حتمية الأغلبية النسبية لراس المال طبقا للمادة 22 والتي تؤكد نسبة 49% للمستثمر الأجنبي كما الغى حتمية المشاركة فيها بين الاستثمارات الأجنبية في القطاع العمومي حيث تؤكد نصوصه على انه " يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشركة مع شخص معنوي عام او خاص مقيم ".

ومن هذا المنطلق اقر هذا القانون مبدأ المساواة بين المستثمر المقيم والغير مقيم في الحقوق والواجبات الا أنه يجب التذكير هنا ان المستثمر الأجنبي يجب عليه الحصول على الاعتماد منة قبل مجلس النقد والقرض

2- اصدار القانون رقم 93-12 الخاص بالاستثمار

الغى هذا القانون جميع القيود التي ميزت قانون رقم 82-13 المعدل والمتمم، بهدف تبسيط إجراءات قبوله من اجل تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن اهم مبادئ هذا القانون:

- مبدا المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين العموميين او الخواص محليين او أجانب؛
- مبدأ حرية الاستثمار وحرية المستثمر الخاصة سواء كان محلي او اجنبي، وهذا باستثناء القطاعات الاستراتيجية الخاصة بالدولة او احد فروعها؛
- ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها؛
- اللجوء الى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات.[3]

[1] **قانون الاستثمار رقم 66 - 284** المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180

[2] ليمام فلورة، **مرجع سبق ذكره**، ص29-36.

[3] **المرسوم التشريعي رقم93 -12** المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

3- دستور 1996

من أهم ما جاء به هذا الدستور وأقر به مبدأ حرية التجارة والصناعة، مضمونة وتمارس في اطار القانون، تحمل أبعادا واضحة بالنسبة للتوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر وتشجيع كل المبادرات الفردية والجماعية في كل الميادين والمجالات، هذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستثمار بكل حرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى حرية تنقل رؤوس الأموال إذ يعتبر تحرير تنقل رؤوس الأموال الجناح المالي للاستثمار الأجنبي.

فمن بين محاور سياسة الانفتاح في الجزائر ترقية الاستثمار وتطويره عن طريق فتح السوق الجزائرية والنشاطات الاقتصادية امام رأسمال الأجنبي وحرية تنقل رؤوس الأموال، وإزالة كل عوائق دخوله إلى المنطقة، وتسهيل اجراءاته.

رابعا: تطور الاستثمار

تميزت هذه المرحلة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والاوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات التي مست كل القطاعات إلى غاية اليوم.

الفرع الثاني: تطور الإطار المؤسساتي للاستثمار:

يخضع التطور المؤسساتي للاستثمار في الجزائر إلى الترتيب التالي[1]:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار(C N I): هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثماني وزارت برئاسة رئيس الحكومة، تتمثل مهامه فيما يلي:

أ-يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛

ب-يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات؛

ج -يفصل في الاتفاقيات التالية:

-الاتفاق مع الوكالة لحساب الدولة و المستثمر؛

-الاتفاقية المبرمة بعد موافقة ا لس الوطني للاستثمار؛

[1] بن لخضر عيسى، "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988- 2015**"،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس، 2019، ص 60.

-الاتفاق على منح المزايا ونوعها حسب طبيعة كل استثمار.

د-يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه؛

هـ -يشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

ثالثا: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

حسب الأمر رقم 01- 03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06- 08 الموافق لـ 15 جويلية 2006تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين تمارس مهامها ، (A P S I) المحليين والأجانب ، تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار ، توظف 150 إطارا يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48 ولاية بمعدل ثلاث إطارات لكل ولاية، وهي تتولى المهام التالية[1]:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم؛
- تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع؛
- منح المزايا الخاصة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار ؛
- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية[2]:

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة ، وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات و شروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار؛

[1] بن لخضر عيسى، مرجع نفسه، ص 61.

[2] بن لخضر عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 61- 62.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI)المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 ، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عملية الاستثمار و تسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع ؛

- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين؛

- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة لتحسين مناخ الاستثمار ، و بيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع ، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف تعبيد الطرقات ، ويبين الجدول الآتي الهيئات و الإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها.

الجدول رقم (01):**الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي .**

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ،توجيه ،تسليم ملف،إيداع تصريحات، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والاصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الاعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	الإعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول تصريحات البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخصة العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل مؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بأنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source A NDI, 2004, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie

الفرع الثالث: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهدت الجزائر تدفقات ضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة تأزم الوضع الأمني والاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات من القرن الماضي، ومع عودة الاستقرار الأمني، وتبني الجزائر نظام اقتصاد السوق الحر، ومن خلال جملة من الاجراءات والاصلاحات والحوافز التي تبنتها قصد جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، عرفت هذه الفترة تدفقات للاستثمار الاجنبي في شتى القطاعات، وهذا ما سيتم التطرق الية.

أولا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيف خلال فترة التسعينات لعل من أهم أسبابها مشكلة العشرية السوداء وكذا بداية الإصلاح الهيكلي، كل هذا قلص حجم الاستثمار سوى الاستثمار في قطاع المحروقات، لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى الحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2010 إلى 2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة(مليون دولار)	2301.2	2580.6	1499.4	1696.9	1506.7	-584.5	1636.3	1232.3	1466.1

المصدر: جدول الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2018 ص60.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد بنسب قليلة إلى غاية 2011 ، حيث عرفت الفترة الأخيرة تراجعا مقارنة بالسنوات السابقة خاصة سنة 2015 والسبب انخفاض أسعار البترول.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبية المباشر

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تعد نوعا ما شحيحة خاصة الحديثة منها موضحة في الجدول التالي والذي يخص الفترة (2012–2017).

جدول رقم(03) التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 2012– 2017 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة مليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	13	1.44	5786	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	06	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	01	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2012–2017) نقلا عن الموقع الالكتروني

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.consul-tèle:06/06/2021à10gmt.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث سجل في القطاع الصناعي أكبر نسبة قدرت بـ 61.93 % في حين سجل قطاع البناء والخدمات نسبة 15 % نظرا لارتفاع مردوديتهما لدى الشركات الأجنبية، بينما سجلت باقي القطاعات نسبة قليلة لم تتجاوز 3 % بالرغم من أهمية هذه القطاعات كالصحة والفلاحة.

ثالثا: التوزيع الجغرافي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم وأهم الدول المستثمرة فيها وذلك ما نوضحه في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04) توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر2017

الأقاليم المستثمرة	القيمة (مليون دولار)	النسبة(%)
آسيا والمحيط الهادي	6964.9	48.7
أوروبا	4056.1	28.4
إفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر :مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص61.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هي دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7 % وتليها الدول الأوربية بنسبة 44.7 %، حيث سجلت باقي الأقاليم المسجلة في الجدول أعلاه بنسبة لا تتجاوز 4%.

أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017 موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (05) أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	05
سنغافورة	3151	03	01
اسبانيا	2565	10	06
تركيا	2313	04	04
ألمانيا	380	07	07
جنوب إفريقيا	350	01	01
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	04	04
ايطاليا	232	01	01
المملكة المتحدة	212	02	02
دول أخرى	892	28	24
الإجمالي	14293	82	69

المصدر :مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص61 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصين أولى الدول من حيث حجم استثماراتها المقدرة بـ 3539 مليون دولار خلال هذه الفترة، تليها سنغافورة في المرتبة الثانية بـ 3151، وتليهما اسبانيا وتركيا بـ 2565، 2313 مليون دولار على التوالي، أما باقي الدول لم تتجاوز قيمة استثماراتهم 400 مليون دولار، أما الدول الأخرى قدرت بـ 892 مليون دولار. حيث بلغت اجمالي عدد المشاريع 82 مشروع و69 شركة لكل الدول خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قدمت الجزائر العديد من الحوافز والضمانات، كما قامت بالعديد من الاصلاحات قصد جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سيتم ذكره في هذا المطلب.

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو. أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها...الخ. [1]

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي93 – 12 المؤرخ في 05-10- 1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق النظام العام وما هو متعلق بالنظام الخاص.

أولا: الامتيازات المتعلقة بالنظام العام

تستفيد من امتيازات هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي .وقد حدد ا في الزمني للاستفادة من امتيازات هذا النظام بفترة الانجاز فقط، وتتمثل هذه الامتيازات في:

- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة الاستثمار؛
- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة لاستثمار المعني.

هذا بخصوص امتيازات النظام العام وفق الامر 01- 03 والتي تخص فترة الانجاز فقط دون فترة الاستغلال ، وهي الفترة التي منحها الأمر رقم 06-08 السابق الذكر ، امتيازات أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح

[1] مفتاح صليحة، "**نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر– دراسة قياسية –**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي الياس – سيدي بلعباس، 2020،ص141.

الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط، أي خلال فترة استغلال الاستثمار.

أما فترة الإنجاز فتم تثبيت الامتيازان (1)و(2) أعلاه وعدل الامتياز (3) بمنح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال.

ثانيا: الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي(الخاص):

تستفيد من امتيازات هذا النظام[1]:

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها الوطني للاستثمار،
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة لنسبة للاقتصاد الوطني المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.
- **المناطق المطلوب ترقيتها**: وهي المناطق المحرومة والفقيرة التي لها دور هام على مستوى الوطني أو المحلي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على تخاذ أربعة معايير :النمو الديمغرافي فيها، المعطيات الطبيعية، مستوى التجهيز والمداخيل، وتم تحديد هذه المناطق المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أو درجة التجهيز، والمعطيات المالية.كما أن هدفها الأساسي هو تطمين المستثمرين في هذه المناطق على استمرار السياسة المساعدة للاستثمار من طرف السلطات العمومية.
- **مناطق التوسع الاقتصادي**: هي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بفضاءات اقتصادية التي تشمل خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل اقامة الأنشطة للإنتاج السلع والخدمات وتطويرها.

[1] مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره ص142.

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الاجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب والاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر، لذلك فقد منحت العديد من الضمانات لتحفيز المستثمرين الأجانب في الجزائر هذا من جهة ومن جهة ثانية لحمايتهم وضمان حقوقهم ، حيث حددت هذه الضمانات المتصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار على أربع مبادئ وهي[1]:

- حرية الاستثمار؛
- رفع القيود الادارية ؛
- حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عن الاستثمار؛
- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات.

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتتمة وتعديل لما جاء به قانون الاستثمار1993 ويمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية:

- المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والاجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري؛
- الإقرار باستمرارية المزايا المستفادة منها والمحددة في الأمر 01-03؛
- الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل؛
- ضمان تحويل رؤوس الأموال والعوائد إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل؛
- إمكانية اللجوء الى التحكيم الدولي في حالة نزاع.

[1] مصطفي سليمان، "**محفزات وعوائق الاستثمار الاجنبي في الجزائر**"، دار الفكر للنشر والتوزيع ط الاولى، ص55.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من كل التدابير والاجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، إلا أنها تظل من الدول الأقل جذبا للاستثمارات نظرا لبعض المعوقات وهي:[1]

أولا: المعوقات السياسية والقانونية

بالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، اضافة الى تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء والفساد في تطبيق القانون، الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين، مما يجعله عائقا أمام اقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار.

ثانيا: المعوقات المالية والادارية

لا تزال المنظومة البنكية في الجزائر دون المستوى المطلوب، حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري مازال يعتريه القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح اليه البلاد، ويرجع هذا القصور في نظرهم الى :

- البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات؛
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك؛
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك؛
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة؛
- ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك؛
- الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطئها.

ثالثا: معوقات أخرى: تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- انتشار ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة والجهوية واستفحالها في الجزائر، مما يعطي صورة سيئة عنها، وهذا يؤدي إلى استنفار المستثمرين الأجانب؛
- عدم الاستقرار الأمني وانخفاض درجة الأمن في المدن؛
- مشكل العقار وتعقده نظرا لوجود مشاكل عديدة تتعلق به.

[1] باسة العربي، عيسى عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 62-61.

المطلب الرابع: الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

باشرت الجزائر مسيرة الاصلاحات بداية من سنوات الثمانينيات حيث سعت كغيرها من الدول النامية إلى ازالة كل العراقيل التي تعيق استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال قيامها بإصلاحات جذرية بما يتلاءم ومتطلبات المستثمر الأجنبي.[1]

أولا: اصلاح المؤسسة العمومية الاقتصادية مرت عملية اصلاح المؤسسات العمومية بمرحلتين:

1- استقلالية المؤسسات العمومية

أعادت الجزائر هيكلة المؤسسات العمومية لتحريرها من الضغوط التي عرفتها و العديد من الظواهر التي عرفتها مثل البيروقراطية والتدخلات الخارجية وشوهت تسييرها من خلال القانون رقم 88\01 المؤرخ في 12\10\1988 شرعت الدولة في تحويل المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية تجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير وامكانية التعاقد وفق القانون التجاري الذي يحملها مسؤولية السوق سلبا أو ايجابا.

2- اقرار عملية خوصصة المؤسسات العمومية

تندرج ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في اطار التحول الى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن خلال قانون المالية التكميلي لسنة1994 تم بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص، ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49% ، كما استفادت نحو 200 مؤسسة من برنامج البنك العالمي للخوصصة في أفريل 1996.

ثانيا: سياسات التحرير الاقتصادي:

لمواكبة التطورات العالمية في مجال تحرير الاقتصاد من القيود المفروضة عليه من طرف الدولة قامت الجزائر بعدة اجراءات وسياسات من اجل ذلك وسنتطرق لها فيما يلي:

1- **تحرير التجارة الخارجية:** تمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية والغاء الحواجز الجبائية، خاصة بعد رغبة الجزائر لمنظمة التجارة العالمية للتجارة، هذا يهدف إلى جعل الاقتصاد الوطني أكثر انفتاحا على الأسواق العالمية.

[1] سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، **"واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 5، أفريل 2014، ص31.

2- **تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم**: بغرض تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية، نص صندوق النقد الدولي على ضرورة الغاء الدعم عن الأسعار ذات الاستهلاك الواسع من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية للدولة، وجعل الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية.

ثالثا: إعادة تنشيط النظام البنكي الجزائري

يعد النظام المصرفي العمود الفقري للاقتصاد، لهذا سعت الجزائر الى تحديث القطاع المصرفي، وتم ذلك بموجب قانون النقد والقرض رقم 90- 10 الصادر في 14- 04- 1990، ولقد قام هذا القانون على التالية:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛
- الفصل دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض؛
- انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

رابعا: اصلاح النظام المحاسبي

ويعني ذلك وجود نظام محاسبي موحد يوفر معلومات ملائمة وشفافة وقابلة للمقارنة بين مختلف الدول مما يعطي فرصة أكبر للمستثمرين لتقييم مختلف البدائل المتوفرة بغية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وفي هذا الاطار تبنت الجزائر النظام المحاسبي الجديد الذي بدأت عملية تطبيقه في المؤسسات سنة 2009.

خامسا: توفير وتدعيم المرافق العامة

حيث عملت الجزائر على توفير البنى التحتية الأساسية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني في مختلف المجالات كالاستثمار والتجارة من خلال شبكة الطرق والمواصلات وتطوير منظومة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

سادسا: أجهزة تطوير الاستثمارات وتنظيمها

من خلال العمل على تطوير ودعم الاستثمار الأجنبي قامت الجزائر بإنشاء هذه الاجهزة المتمثلة في:

- المجلس الوطني للاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار؛
- الشباك الوحيد اللامركزية.

المبحث الثالث: تحليل دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر

استندت مؤشرات الحوكمة على احترام مبادئ الديموقراطية والحق في التداول السلمي على السلطة، وحماية ضمانات استقلال القضاء، والعمل من اجل انهاء الفساد الإداري والتشريعات القانونية والتصدي لنهب المال العام وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة وذلك من خلال مؤشرات الحوكمة من خلالها سوف نتطرق للدور الذي تلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي في هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر

ان العديد من الدراسات والتجارب اثبتت ان الاستقرار السياسي له اثر كبير على التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة للدول، لذا يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة فكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية، فمؤشر الاستقرار السياسي يوضح احتمال زعزعة الحكومة او حدوث انقلاب غير شرعي او استخدام الفتن، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والارهابي[1].

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض واقع مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر ما بين سنة 2010 و2017 كما يلي:

الجدول رقم (06) يوضح مؤشر الاستقرار السياسي من 2010 الى 2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدرجة	-1.26	-1.36	-1.33	-1.2	-1.19	-1.09	-1.10	-0.96

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018

يوضح الجدول أعلاه تدني وعدم الاستقرار السياسي، بسبب الممارسات التي تعرض العمل السياسي لعدم الاستقرار من خلال خلق مفاهيم سياسية توهم الشعب بمفاهيم الأزمة الدائمة، وتبني سياسات اقتصادية كبديل لسياسات سابقة مثل التقليل من الانفاق وقرارات تجميد المشاريع، الزيادة في الضرائب والرفع من المستوى للأسعار، التحكم في حركة انتقال رأس المال...الخ، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يرى انعدام الاستقرار السياسي في الجزائر وبالتالي تغيير الوجهة الى بلد ما.

[1] عقبة قصير وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

المطلب الثاني: مؤشر سيادة القانون في الجزائر

يعني" مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على الافراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى اتقان العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمالات حدوث الجرائم والعنف " فالقانون هو أحد عناصر حقوق الانسان الأساسية وهو أيضا عنصر مهم من عناصر الحوكمة.

فمبدأ سيادة القانون لا يقتصر على الفرد فحسب بل يشمل المجتمع وقطاع العمال، لذلك فإن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد في خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص والافراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية جاذبة.

أيضا سيادة القانون تساعد على الابداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية، لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة. [1]

ومن خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح واقع مؤشر سيادة القانون للجزائر من 2010 الى غاية سنة 2017 كما يلي:

الجدول رقم (07) ر يوضح مؤشر سيادة القانون من 2010 الى 2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدرجة	-0.78	-0.81	-0.77	-0.69	-0.77	-0.87	-0.86	-0.86

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر سيادة القانون يعبر عن سوء تطبيق واحترام سيادة القانون، حيث يعتبر القضاء سلطة مستقلة في نصوص الدستور الجزائري، إلا أن جل الأحكام القضائية الصادرة عنها خاضعة للسلطة التنفيذية، وإن هذه التدخلات في العمل القضائي تجعله مقيدا بأحكام سياسية التي تخل بالعدل وسواسية الحكم للجميع وانعدام الشفافية الامر الذي يشجع على استفحال الفساد داخل مؤسسة القضاء، الأمر الذي جعل المستثمرين الأجانب يغيرون وجهتهم نحو بلد تحترم فيه القوانين والاحكام القانونية.

[1] عقبة قصير وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

المطلب الثالث: مؤشر فعالية الحوكمة في الجزائر

هذا المؤشر يوضح جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية قصد رفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي.

ومن خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح واقع مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر ما بين سنة 2010 الى سنة 2017.

الجدول رقم(08) يوضح مؤشر فعالية الحكومة من 2010 الى 2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدرجة	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.5	-0.54	-0.60

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر تعاني من تدهور كبير في فاعلية أداء الحكومة خلال فترة الدراسة، حيث الصراعات السياسية بين النخب السياسية قد عطلت أجهزة الدولة وجعلت منها أجهزة حزبية وشخصية.

وعليه فإن المستثمر الأجنبي لا يرغب في الاستثمار في جو تسوده الصراعات السياسية والحزبية وبالتالي يحول الوجهة لبلد ما.

المطلب الرابع: مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر

هذا المؤشر يوضح وجود وانتشار الفساد والرشاوي بين المؤسسات العامة والسياسيين او سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر منظمة الشفافية الدولية، وتعطي بياناته للفترة 2010 الى غاية 2017 ويتراوح نطاق هذا المؤشر من 0 درجة (اقصى انتشار للفساد) و10 درجات (عدم فساد الإداري الحكومي).[1]

من خلال الجدول التالي سنقوم بعرض واقع مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر خلال سنة 2010 و2017.

الجدول رقم (09) يوضح مؤشر السيطرة على الفساد من 2010 الى 2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدرجة	-0.52	-0.54	-0.50	-0.47	-0.60	-0.66	-0.69	-0.61

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018

نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر وخلال هذه الفترة لم تسيطر على الفساد الإداري والحكومي، حيث أن استغلال البيروقراطيين والسياسيين لمراكز نفوذهم، خدمة للمصلحة الشخصية، كما أن سيطرة الحزب الحاكم في تلك الفترة نفع الأشخاص والمؤسسات القريبة من السلطة، الأمر الذي أدى الى هدر نسبة كبيرة من موارد الدولة وفشل التنمية في الجزائر. وهو ما يعبر للمستثمر الأجنبي على وجود الفساد في الدولة الامر الذي يدفعه لتغيير الوجهة لبلد ما.

[1] عقبة قصير وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذا طبيعة العلاقة مؤشرات الحوكمة المختلفة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تم التوصل إلى أن الحوكمة أصبحت من أهم العوامل اللازمة لتحسين ملائمة وجاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر، ذلك لأن المستثمرين يسعون إلى البحث عن الدول التي يكون فيها المناخ الاستثماري نزيه ومستقر وتطبق فيه الحوكمة في جميع المجالات، وذلك بالتنبؤ بالسياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية، بعيدا عن الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية والسيادة الحسنة للدولة.

الخاتمة العامة

الخاتمة

تعتبر الحوكمة عنصرا هاما وأحد المتطلبات الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي اكتست أهمية بارزة بين دول العالم، كما خصت بالاهتمامات الكبرى لدى المفكرين الاقتصاديين، وذلك تبعا للدور الذي تلعبه في احداث التنمية الاقتصادية، خاصة في الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في مرحلتي الثمانينيات والتسعينات وبداية الألفية الثالثة، وانطلاقا من هذا قامت الجزائر بإصلاحات هيكلية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والقانوني قصد مواكبة الظروف الدولية الجديدة وتخطي عقبات الأزمات الفارطة.

كان هدف الدول المضيفة ومنها الجزائر تهيئة المناخ الملائم لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما نلاحظه بالضبط من خلال دراستنا لأهمية مبادئ الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث أنها سنت تشريعات قانونية جديدة لإضفاء المزيد من التحفيزات.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.
2. تسمح الحوكمة بمحاربة الفساد الاداري في الشركات والادارات الحكومية.
3. تعمل أبعاد الحوكمة كالشفافية والافصاح على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية
4. سنت الجزائر عدة قوانين قصد تحفيز الاستثمارات الأجنبية.
5. أظهر تحليل فترة الدراسة الزيادة المطردة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
6. كل الدول تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال هذا البحث يمكن اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :أن للحوكمة دور فعال في تهيئة المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يساهم ويعزز ثقة المستثمرين الأجانب، وبالتالي مناخ ملائم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثانية :هناك علاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال ما سبق يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي يستجيب لمؤشرات الحوكمة كونها المعبر الحقيقي عن مناخ الاستثمار، أي وجود علاقة بينهما وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر.

من خلال ما سبق ذكره ومن خلال مؤشرات الحوكمة في الجزائر، والمعوقات سالفة الذكر، يتضح لنا أن مناخ الاستثمار غير مشجع على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية.

التوصيات:

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية المبذولة لتبني قواعد ومبادئ الحوكمة؛
- وضع قانون موحد للاستثمار، يتسم بالوضوح والاستقرار، والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار؛
- تحسين المناخ الاستثماري من خلال الاستقرار السياسي والأمني وتوفير المناخ الاقتصادي من خلال كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر؛
- مكافحة البيروقراطية لتدعيم سرعة الإجراءات الإدارية؛
- تنشيط الجهاز المصرفي بما يتلاءم وتطور الاقتصاد العالمي؛
- العمل على تحسين البنية التحتية وتطوير هياكلها لتسهيل عمل المستثمرين؛
- تطبيق مبادئ الشفافية والافصاح أثناء تقديم البرامج الاستثمارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- باسة العربي، عيسي عبد الرحيم،" **دور حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2003\2014**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016 .
- بلمختار مرزاق، عمروش تيزيري، " **واقع ممارسة معايير الحوكمة في مؤسسة اقتصادية جزائرية – دراسة حالة مؤسسة سوكوتيد**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017.
- بن لخضر عيسى، "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988– 2015**»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس– سيدي بلعباس، 2019.
- بوبصلة محمد، "**دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية – حالة الجزائر–**»، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. طاهر مولاي، سعيدة، 2014.
- بيري نورة، زرقين عبود،" الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– تونس – المغرب: محددات وآثار، دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014.
- جعفري ابراهيم، " **دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة شركة رونو الجزائر بوهران**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.
- حاتم فارس الطعان، " **الاستثمار أهدافه ودوافعه**"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.
- سليمة بن حسيين،" **الحوكمة ... دراسة في المفهوم** "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 10، جانفي 2015.
- سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 5، أفريل 2014.
- صياد شهيناز، " **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013.

- طكوش صبرينة، فاضل صباح، "**واقع الحكم الر اشد في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018.
- عبد السلام ابو قحف، " الأشكال والسياسات المختلفة لاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- عقبة قصير وآخرون، "**دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية – دراسة قياسية لفترة 2002\ 2017**–"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2019.
- غضبان حسام الدين، "**مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–** "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- **قانون الاستثمار رقم 66 – 284**المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم180.
- **قانون رقم 63 – 277**المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم1993/63.
- ليمام فلورة، " **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر** "، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند أولحاج . البويرة، 2017.
- **المرسوم التشريعي رقم93 –12** المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64.
- مصطفي سليمان، "**محفزات وعوائق الاستثمار الاجنبي في الجزائر**"، دار الفكر للنشر والتوزيع ط الاولى.
- مفتاح صليحة، "**نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر– دراسة قياسية** –"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي الياس – سيدي بلعباس، 2020.
- نصاح سليمان، خثير محمد، " **دراسة قياسية لأثر الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة – 1996 – 2016 باستخدام منهجية**» ARDL ، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 2، 2021.
- نهاري محمد حبيب، بوطالب عمار، " **دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية – دراسة حالة مركز الضرائب – سعيدة–** " مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة د \ مولاي الطاهر – سعيدة ،2017.

الفهرس

الفهرس

الملخص .....
إهداء.....
شكر وتقدير.....
قائمة المحتويات.....
مقدمة.....أ
الفصل الأول: الاطار النظري للحوكمة والاستثمار الأجنبي 2
تمهيد..... 2
المبحث الأول: مدخل للحوكمة 3
المطلب الاول: مفهوم الحوكمة ونشأتها..... 3
المطلب الثاني: مؤشرات وأبعاد الحوكمة..... 5
المطلب الثالث: اهداف وخصائص الحوكمة واهميتها 7
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي 10
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي 10
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي وأهميته..... 11
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي..... 14
المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي بين المزايا و العيوب والحوافز 16
المبحث الثالث: العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار الاجنبي المباشر.....19
المطلب الأول :مؤشر التصويت والمساءلة (مؤشر الديمقراطية) والسيطرة على الفساد وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر 19
المطلب الثاني :مؤشر الأطر التنظيمية ومؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر 20
المطلب الثالث :مؤشر فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر..... 21
خلاصة الفصل 22
الفصل الثاني: واقع الحوكمة والاستثمار في الجزائر..... 24
تمهيد: 24
المبحث الاول: واقع الحوكمة في الجزائر..... 25
المطلب الاول: تطور الحوكمة في الجزائر 25
المطلب الثاني: مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية..... 26
المطلب الثالث: أبعاد الحكم الراشد في الجزائر 26
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الجزائر في اطار الحكم الراشد: 28
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 29

المطلب الأول: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 29
المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 40
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر..... 43
المطلب الرابع: الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 44
المبحث الثالث: تحليل دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر..... 46
المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر..... 46
المطلب الثاني: مؤشر سيادة القانون في الجزائر 47
المطلب الثالث: مؤشر فعالية الحوكمة في الجزائر 48
المطلب الرابع: مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر..... 48
خلاصة الفصل 50
الخاتمة 52
الفهرس ..... **Erreur ! Signet non défini.**